20120404uu-0001a-2

النهار

كي لا ننسى ١٧ ألف مفقود

رلى مخايل

للحرب اللبنانية. في مناسبة "تنذكر تـ ما تنـعاد" دعت لجنة أهالي المخطوفين والمفقودين في لبنان، ولجنة أهالي المعتقلين في السجون السورية، ولجنة دعم المعتقلين والمنفيين اللبنانيين – سوليد، الى اعتصام تضامني مع قضية آلاف المفقودين وضحايا الإخفاء القسري أمام مجلس النواب.

"هي دعوة للتضامن مع قضية آلاف المفقودين وضحايا الإخفاء القسري، ودعوة النواب لتحمل مسؤولياتهم حيال قضية إنسانية ووطنية"، تقول رئيسة لجنة أهالي المخطوفين والمفقودين في لبنان وداد حلواني. هناك ١٧،٠٠٠ مخطوف ومفقود وعائلاتهم يستأهلون اهتمام ممثليهم في البرلمان ويستأهلون قانوناً يحدد مصائرهم. لماذا التحرك هذه السنة امام البرلمان؟ "لأننا نحمل مشروع قانون نريد ان نرفعه الى المجلس. نريد ان نقول للنواب انه حان وقت العمل ونريد منكم ان تطلعوا على مشروع القانون الذي اعددناه. والخطة المركزية في تحركنا ان يأخذ هذا المشروع المسار الطبيعي لاقراره في المجلس. اما لماذا ١٣ نيسان؟ لاننا نريد ان نقول اننا ضد الحرب".

مبادرة قرطباوي

اما عن مبادرة الوزير شكيب قرطباوي التي اطلقها في مجال اصدار مرسوم لتأليف هيئة وطنية تعنى بالموضوع، فتشرح حلواني "ان عملنا لا يلغي مبادرة وزير العدل شكيب قرطباوي المشكورة بالعمل على اصدار مرسوم لتأليف هيئة وطنية تنظر في وضع المفقودين. نحن ندعم الخطوة، وقد وزع علينا الوزير قرطباوي نسخة من المرسوم لنبدي ملاحظاتنا. ونريد ان نقول ان هذه الخطوة لم تأتِ بحجم الجهد الذي بذلناه، فبين مسودة مشروع قانون عملنا نحن عليها كأهالي ضحايا مع قانونيين وتغطي القضية من اولها الى آخرها، نتطلع الى هذه المبادرة التي نقدر كتحجيم لجهدنا. ونحن اليوم في صدد وضع ملاحظاتنا عليها، وقد طلبنا من المركز الدولي للعدالة الانتقالية ان يضع ملاحظاته عليها نظرا الى انه يمثل جهة محايدة لها خبرة طويلة في هذا المجال وسنرفع هذه الملاحظات الى وزير العدل ونناقشها معه".

لا للاستثمار السياسي

وترى حلواني ان مسودة مشروع القانون التي أعدتها لجنة أهالي المخطوفين والمفقودين في لبنان "ولدت بعد فترة حمل ثقيلة، موجعة، مزعجة دامت ٣٠ عاما. كنا نلهث فيها عبثاً بحثاً عن أحبة سرقوا منّا، اعتقلوا، أخفوا". وأضافت: "نحن نريد تأكيد حقنا بمعرفة مصائر أحبّتنا، اذا كانوا أحياء أين هم ومتى حرّيتهم، واذا كانوا موتى منذ متى، وكيف، ومكان وجودهم. نحن لا نريد أكثر. نريد الخروج من حالة الانتظار المدمّرة، ومن حالة اللايقين القاتلة، ومن وضعيّة الضحيّة التي زججنا فيها".
ويشدد اهالي المفقودين دائماً على ضرورة إبطال استعمال القضيّة مادة للمتاجرة السياسيّة، ووقف التوظيف السياسي للمقابر الجماعية، وردّ بعض الاعتبار اليهم والى أحبّتهم المفقودين بعد كلّ سنوات التغييب والتنكيل بهم، وترميم ما أمكن من كرامتهم. "نريد أن نكون عبرة للحاضر وللمستقبل، وأن نعبر الى السلم. لا يهمّنا الاسم ولا الشكل لتحصيل الحقّ. نريد الوصول الى حقنا وما تمسّكنا باقتراح مشروع القانون الا لأننا نرى فيه قوّة مانعة للتلاعب أو التهرّب أو التخويف، فهل يجوز أن نتلهّى ونختلف حول ماذا نسمّي أحبتنا أو أي لقب نطلق عليهم؟ وهل يجوز أن نضيّع الوقت في الخلاف على مشروع مرسوم وننسى أنّه اذا كان هناك من أحياء في عداد المفقودين فلنسرع لتحريرهم واجراء الفحوص المخبريّة وانجاز الملفّات قبل موت المزيد من الأهالي؟".

عدالة انتقالية ام انتقائية؟

هل يمكن ان نتكلم عن مفهوم عدالة انتقالية في لبنان؟ تقول حلواني انها عندما قابلت رئيس المحكمة الخاصة بلبنان قالت له ان اهالي الضحايا حمّلوها مسؤولية ان تسأل لماذا هناك عدالتان في لبنان. "نحن تعلمنا ان جميع اللبنانيين متساوون امام القانون، ولماذا عندما نطالب بأن نعرف مصير احبائنا ينظر الينا على اننا نهدد مسيرة الامن؟ كنا نأمل منذ ٢٠٠٥ خصوصا مع رفع شعار "الحقيقة" الذي كنا نطالب به ان نعرف نحن ايضا حقيقة ما جرى مع عائلاتنا وان يصار الى كشف الحقائق".
في العام الماضي بدأ الحديث عن مفهوم العدالة الانتقالية، ولبنان لم يخطُ بعد خطوات جدية في هذا المجال لاسيما في ما يتعلق بالبحث عن حقيقة ما جرى في الماضي او اقامة نصب تذكاري لاحياء الذاكرة الجماعية او التعويض على الضحايا... غير ان العديد من الدول التي شهدت نزاعات مثل لبنان بدأت العمل على مواجهة الماضي من باب تحقيق عدالة انتقالية. والجدير ذكره ان مجال العدالة الانتقالية يهتم بتنمية مجموعة من الاستراتيجيات المتنوعة لمواجهة ارث انتهاكات حقوق الانسان في الماضي بهدف التأسيس لمستقبل اكثر عدالة وديموقراطية. يعود الكلام على مجال العدالة الانتقالية إلى المرحلة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية في أوروبا، على اثر محاكمات نورمبرغ والقضاء على النازية، فهي بدأت تظهر بشكل أكثر قوة ووضوح مع إقامة محاكمات حقوق الإنسان في اليونان في أواسط السبعينات ومع المتابعات ضد الحكم العسكري في الأرجنتين بعد مرور عشر سنين، وكذلك جهود تقصي الحقائق في الجزء الجنوبي من أميركا اللاتينية، مثل لجنتي تقصي الحقائق في الأرجنتين عام ١٩٨٣ وتشيلي عام ١٩٩٠. وقد ساهمت جهود الأرجنتين وتشيلي بهدف توفير اشكال مختلفة من التعويضات للضحايا مساهمات مهمة في ترسيخ معنى العدالة لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان، كذلك ساهمت جهود أوروبا الشرقية في التعامل مع انتهاكات الماضي من خلال فتح ملفات وكالات الأمن الداخلي السابقة على سبيل المثال في ألمانيا وفي منع منتهكي حقوق الإنسان السابقين من الوصول إلى مناصب في السلطة من خلال عملية التطهير كما في تشيكوسلوفاكيا عام ١٩٩١، وفي الدفع بالنقاش حول مجال العدالة الانتقالية.
وانشأت جنوب افريقيا في ١٩٩٥ لجنة الحقيقة والمصالحة الشهيرة للتعامل مع جرائم حقوق الإنسان السابقة. واشتهرت في هذا المجال المحكمتان الجنائيتان الدوليتان ليوغوسلافيا ورواندا كمحاولة للاعتماد على القانون الدولي لحقوق الإنسان لضمان المحاسبة، كما أن ما تم إحرازه في تشيلي وغواتيمالا كان صدى للجهود السابقة في كل من اليونان والأرجنتين وزاد من قوة الحجة بأن ذلك يشكل طريقة صالحة لمواجهة الماضي.

E0120444-0001C-R

محطات من تاريخ الحرب

في القصص المحيطة بكم ستجدون الكثير من القواسم المشتركة مع زملاء لكم، فقد تتشابه القصص التي تسمعونها من الاهل والاقارب، ولاسيما لجهة المصطلحات وتجارب الحياة اليومية في الحرب. طبعا ستستمعون اليهم يتكلمون عن خطوط التماس، عن المهجرين والمفقودين...

ماذا حدث للمفقودين؟ في الحرب نشطت حركة الخطف والخطف المضاد، فالعديد فقدوا نتيجة الأسر أو الخطف، منهم من عُرف مصيره ومنهم من لا يزال حتى اليوم مجهول المصير. وحتى اليوم لم يكشف عن مصير العديد من المفقودين والمخطوفين خلال الحرب الذين يبلغ عددهم ١٧ الفاً، ولم يعلن احد المسؤولية عما جرى. وتنشط منظمات وهيئات عدة تعنى بحقوق الانسان للكشف عن مصيرهم، انطلاقا من حق معرفة اهلهم مصيرهم وتحقيقا للعدالة.

كيف تشكلت خطوط التماس؟ هي الحدود التي رسمتها حينها الميليشيات بين المناطق ابان الحرب، حيث كانت تتم عمليات خطف وتصفية للكثيرين على أساس الإنتماء الطائفي. أشهر خطوط التماس كانت تلك التي قسمت العاصمة بيروت قسمين: الشرقية والغربية. وغالبا ما كان يتمركز على هذه الخطوط قناصون، يعملون على اطلاق النار على كل من يتحرك في مرماهم من دون ان يميزوا ما بين عسكري ومدني.

لماذا كان يتم التهجير؟ شهدت الحرب اللبنانية في محطات منها عنفا جنونيا كان يؤدي إلى إفراغ مناطق من طوائف معينة بقوة السلاح والترهيب لجعلها ذات لون طائفي واحد. وكان الناس يتركون بيوتهم وأراضيهم هربا من المجازر والعنف الممارس بقوة السلاح، ويلجأون الى مناطق اخرى يسكنها ناس من طائفتهم، فيعيشون اما عند اقارب لهم او في مدارس ومبان حكومية.

يبقى الإنسان هو الضحية

مهما كانت مجريات الحوادث الافرقاء المنخرطين في القتال، برهنت كل الحروب التي اندلعت في العالم في القرن الماضي ان الانسان المدني هو الضحية الاولى للقتال. فغالبية ضحايا الحرب هم من المدنيين. في الحرب العالمية الأولى كان ١٠% من الضحايا مدنيين، وفي الحرب الثانية ٥٠% من الضحايا مدنيين، وفي حرب فييتنام ٨٠%، وفي حرب لبنان ٩٠%. لكن، مهلاً، علينا أن لا نتعامل مع هذه الأعداد على أنها مجرد أرقام احصائية، تخيلوا ما هي الآثار التي تركتها وراءها وحجم الخسارة الانسانية والمادية التي لحقت بالناس في لبنان. فهل تتخيلون ان هذه الحوادث يمكن ان تعيشوها اليوم؟.

لماذا علينا ان نواجه الماضي؟

لقد دلت كل تجارب الماضي، لاسيما في بلدان اخرى عاشت ظروف الحرب مثل لبنان، الى انه، فقط عبر مراجعة الماضي، يمكن ان نتعرف على الحاضر وان نضع تصورا مشتركا للمستقبل للافادة من كل التجارب الماضية. اذ من المستحيل ان نقلب صفحة الماضي وكأن شيئا لم يحدث. هناك ضحايا في الحرب لا بد من انصافهم، لأن نسيان الضحايا يعتبر شكلا من اشكال الاهانة لتضحيات وحياة الناس. لا بد من اظهار الحقيقة، فالحق في المعرفة هو حق اساسي من حقوق الانسان، كما ان نسيان الماضي لا يساعد على بناء ذاكرة جماعية تخلق رادعا لكي لا تتكرر الحرب في المستقبل. واليوم من حقكم ان تعرفوا ماذا حصل في الماضي، ليس فقط من الاهل والاصحاب ووسائل الاعلام، انما ايضا عبر وسائل تربوية تساعدكم على التفكير والمقارنة والاستنتاج. فطالبوا انتم ايضا بحقكم في معرفة ما جرى في تاريخ لبنان الحديث.